مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
العدد الخامس عشر ــ المجلد الثاني
ديسمبر 2018م
ISSN: 2522- 3372

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing
AJSRP

تقييم سياسة رفع أسعار الوقود في السوق المحلية ضمن إطار خطط الاصلاح الاقتصادي السعودي

يوسف مناها محمد الأمين
قسم العلوم الإدارية || كلية المجتمع || جامعة نجران || المملكة العربية السعودية

الملخص: أجريت هذه الدراسة لمعرفة أثر سياسات تسعير المشتقات النفطية وتحديدا المحروقات أو الوقود (البنزين والديزل) على نمو معدلات الاستهلاك المحلي لتلك المشتقات، ضمن خطط الإصلاح الاقتصادي.

ولقد استخدم الباحث كلاً من المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي والاستقرائي. والذي سيتم من خلاله تقييم سياسات تسعير الوقود ضمن خطط الإصلاح الاقتصادي.

توصلت الدراسة إلى أن هناك زيادة مضطردة في حجم الاستهلاك المحلي للمشتقات النفطية وخاصة الوقود وأن تداعيات هذه الزيادة على المدى البعيد قد تكون كارثية إذا ما استمرت معدلات الاستهلاك المحلي في النمو بالنسب الحالية. وأن استمرارية دعم الوقود للحفاظ على شبكة الامان الاجتماعي أدى إلى هذا التضخم الكبير في حجم الاستهلاك في السوق المحلي السعودية، وأن عدم تخصيص الدعم للشرائح الضعيفة من المجتمع أدى إلى الفائدة المتعاظمة للطبقة الغنية، وأشارت الدراسة إلى الزيادة المخيفة في عدد السيارات ومرافقة ذلك من زيادة حجم الاستهلاك المحلي وبالتالي زيادة في التلوث البيئي.

كما خلصت الدراسة إلى أن دعم أسعار الوقود في السوق المحلي للمملكة شجع على الإسراف في الاستهلاك وقلل من جدوى الاستثمار في ترشيده، ولابد من العمل على تصميم وصفة علاجية ناجعة لهذه الحالة يجب أن تتضمن تصحيح هيكل تسعيرة المحروقات لتعكس على الأقل تكاليف إنتاجها بما يراعي ترشيد الاستهلاك ولا يضر بتنافسية القطاعات الاقتصادية.

وأوصت الدراسة بسرعة اتخاذ تدابير مدروسة وبعناية فائقة للحد من تزايد الطلب المحلي على المشتقات النفطية وتحديداً البنزين والديزل والتقليل من نسب الاستهلاك الكبيرة التي تميز السوق المحلي السعودي بها خلافاً لنظرائه الإقليميين.

ومن المهم التأكيد على تخصيص دعم لذوي الدخل المحدود عبر حساب تركيز خاص بهم حتى لا تكون هناك كلفة إضافية تزيد من أعباء الحياة الباهظة عليهم نتيجة سياسات تصحيح أسعار الوقود الجديدة. ومن المؤكد أن الاعتماد المطلق على الدعم المهول للمشتقات النفطية وخصوصاً الوقود يهدد مفاصل الاقتصاد الوطني ومستقبل الأجيال القادمة.

الكلمات المفتاحية: سعر – وقود – السوق المحلية – تخطيط – الاقتصاد السعودي.

المقدمة:

بالرغم من مرور عقود من الزمان من دخول المملكة العربية كمنتج ومصدر للنفط، فإن الاقتصاد السعودي مازال يعتمد على النفط كصادر أساسي داعم للدخل القومي ويتصدر قائمة صادرات المملكة. إلا أن هناك عجزا كبيرا بين إنتاج مصافي التكرير النفطية في السعودية ومستوى الاستهلاك المحلي، حيث يتم سد هذا العجز عن طريق الاستيراد (عبد الهادي، 2014)، وأنه من المناسب تحرير أسعار الوقود المحلية للتوافق مع التغيرات الحاصلة في أسواق النفط الخام، "فعندما يكون سعر برميل الخام فوق حاجز المائة دولار يبدو من غير المنطقي استيراد البنزين وعدد من المشتقات النفطية بالأسعار العالمية لبيعها في السوق المحلية بأثمان بخسة بدلا من الحصول على ايرادات من بيع النفط الخام والمشتقات النفطية بأسعار مجزية في الأسواق العالمية تساعد موازنة الدولة على تمويل مشاريع التنمية التي تحفظ للأجيال المقبلة حياة كريمة". ومن أجل ذلك قامت المملكة بوضع بعض الخطط والبرامج لرفع الدعم عن الوقود. (خطة التنمية السعودية الثامنة، 2012).

وسيقوم الباحث بدراسة تحليلية لتسليط الضوء على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على سياسات تسعير المشتقات النفطية في السوق المحلية للمملكة، وتحديدا الوقود ضمن خطط الإصلاح الاقتصادي.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في الأسئلة المحورية التالية:

1- هل دعم الوقود يؤدي إلى زيادة مطردة في استهلاكه في السوق المحلية للمملكة؟
2- هل رفع الدعم عن الوقود وزيادة أسعاره تؤدي إلى زيادة في أسعار السلع الاستهلاكية في السوق المحلية للمملكة؟
3- هل الزيادة في الاستهلاك المحلي للوقود تؤدي إلى تلوث بيئي إضافي ؟

الفرضيات:

تفترض الدراسة:

1- أن دعم الوقود أدى إلى زيادة مضطردة في حجم استهلاك المشتقات النفطية في السوق المحلي.
2- ترشيد استهلاك المشتقات النفطية في المملكة يتطلب تحرير لأسعار الوقود.
3- ترشيد الاستهلاك يوفر عائدات إضافية للدولة.
4- رفع الدعم عن الوقود يؤثر على الشرائح الضعيفة لتأثير تلك السياسة على أسعار السلع الاستهلاكية.
5- ظاهرة استخدام السيارة واعتمادها وسيلة نقل وحيدة يزيد من خطر التلوث البيئي.

هدف البحث:

1- معرفة ما إذا كان دعم الوقود أدى إلى زيادة استهلاكه في السوق المحلية للمملكة؟
2- معرفة ما اذا كان رفع دعم وقود وزيادة أسعاره تؤدي إلى زيادة في أسعار السلع الاستهلاكية في السوق المحلية للمملكة ؟
3- معرفة أثر زيادة الاستهلاك المحلي للوقود على تلوث بيئي إضافي؟
4- معرفة أثر سياسات تسعير الوقود ضمن خطط الإصلاح الاقتصادي وتوصيفها وسن تشريعات تحد من ظاهرة حجم الاستهلاك المتزايد وكيفية دعم شرائح المجتمع الضعيفة.

أهمية الدراسة:

تتجسد أهمية الدراسة من خلال:

الأهمية العلمية: سد الفجوة في الدراسات السابقة، وإثراء المكتبة العلمية بالاتجاهات الحديثة في الفكر الاقتصادي المتعلق بسياسات دعم الوقود ورفع الدعم عنه لمواكبة التطورات العالمية، ولفت انتباه الباحثين، والمراكز البحثية لإجراء مزيد من البحوث.

الأهمية العملية: واقع الدول النفطية يؤكد على أن الاعتماد المطلق على الدعم المهول للمشتقات النفطية وخصوصاً الوقود يؤدي إلى مهددات حتمية لمفاصل الاقتصاد الوطني ومستقبل الأجيال القادمة وأيضاً إلى زيادة الفائدة المتعاظمة للطبقة الغنية، لذا زادت الحاجة إلى سن وتطبيق سياسات عادلة لتسعير الوقود في ظل ارتفاع معدلات التضخم مما يسترعي انتباه الباحثين وصناع القرار إلى تكثيف الجهود للعمل على تصميم وصفة علاجية ناجعة لتصحيح هيكل تسعير المحروقات لتعكس على الأقل تكاليف الإنتاج والسيطرة على حجم الاستهلاك المتصاعد في السوق المحلي السعودي والحاجة إلى مداخيله التي تهدر محلياً مما يكون لها الأثر المباشر في الحد من تضخم

الاستهلاك المحلي للوقود والتقليل من استيراده مما يساهم في زيادة الصادر وخلق فوائض إضافية من العوائد النفطية، والتأكيد على تخصيص دعم لذوي الدخل المحدود حتى لا تكون هناك كلفة إضافية تزيد من أعباء الحياة الباهظة عليهم.

منهج الدراسة:

يستخدم الباحث في الدراسة كلاً من المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي والاستدلالي. وسيعتمد الباحث على المصادر والمراجع العلمية والكتب والأوراق البحثية التي تناولت الموضوع.

حدود البحث:

تم اختيار هذا الموضوع بسبب الأهمية الكبيرة التي يكتسبها النفط في التجارة الدولية، بالإضافة إلى الدور المهم الذي تلعبه سياسات تسعير الوقود وإعادة النظر في دعمه.

أما الحدود المكانية فسيقتصر البحث على دراسة تجربة المملكة العربية السعودية في تبني سياسة دعم الوقود باعتبارها بلدا رائدا مجال النفط انتاجاً وتصديراً، أما فيما يخص الحدود الزمانية محل الدراسة فهي مرتبطة بظروف ومعطيات المملكة حالها حال ظروف كل بلد نفطي آخر.

2- الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً/ الإطار النظري:

الصعوبات والمعوقات:

نظرا للأهمية الكبيرة التي أصبح النفط يحظى بها من جميع دول العالم منذ اكتشافه حتى تاريخ اليوم، مما جعله يحتل مكانة مرموقة في التجارة العالمية باعتباره سلعة استراتيجية سياسية سيادية هامة مما جعل البلدان المنتجة له والمصدرة تحيط بياناته ومعلوماته بكم هائل من الحواجز والعراقيل التي تعيق الوصول إلى المعلومات لذا عانينا كثيراً في جمع البيانات والأرقام التي هي في الأصل شحيحة ومعتم عليها. ونسبة أن البحث يُصنّف ضمن الأبحاث التي تتناول قضايا حسّاسة مثل النفط. فكان من الصعوبة بمكان إقناع المُؤسّسات النفطية للتعاون مما شكّل عائقاً وتحدّياً إضافيّاً أمام الباحث، وبتوفيق من الله وبذل جهد كبير استطعنا جمع المعلومات التي خرج بها هذا البحث في صورته النهائية هذه والتي يمكن أن يكون إضافة حقيقية في إثراء المكتبة العلمية بالاتجاهات الحديثة في الفكر الاقتصادي المتعلق بسياسات الصناعة النفطية عموماً وتحديداً سياسات دعم الوقود ورفع الدعم عنه لمواكبة التطورات العالمية وسن وتطبيق سياسات من شأنها ترشيد الاستهلاك المحلي للوقود بغية الوصول إلى فوائض يمكن تصديرها والعمل إيجاد حل لدعم ذوي الدخل المحدود الذين طالما رفع الدعم عن الوقود حتماً ستصيبهم شظايا ارتفاع الأسعار.

ثانياً/ الدراسات السابقة:

يتم عرض عدد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع النفط والطاقة والغاز حسب المنهج التاريخي من الأحدث إلى الأقدم كما يأتي:

دراسة بعنوان: صناعة النفط والغاز في السعودية، مركز الامارات للدراسات والبحوث، أبوظبي ط1عام 2017م، أعدها: فيرادولادوسيت، هدفت الدراسة التعرف على استخدامات مصادر الطاقة في القطاع المنزلي والتركيز

على غاز البترول السائل Liquid petroleum Gas(LPG) كمصدر طاقة اقتصادي. خلصت الدراسة إلى أن قضايا الطاقة بالقطاع المنزلي لا توليها الجهات ذات الصلة بالدولة الاهتمام الكافي. وصت الدراسة إلى وضع خطط واضحة ومدعومة من الجهات ذات الصلة لتطوير استخدام تقنيات مصادر الطاقة المنزلية.

دراسة بعنوان: قضايا الامن الاقتصادي في الخليج ودور قطاع الطاقة (2017)، أعدها: احمد فهد الصباح، هدفت الدراسة إلى معرفة دور قطاع الطاقة في تحقيق الامن الاقتصادي لدول الخليج. توصلت الدراسة إلى أن الحالة الخاصة للاقتصادات الخليجية أن هياكلها الاقتصادية تعتمد في الغالب الأعم على الصادرات الهيدروكربونية من نفط، وغاز طبيعي ومشتقاتهما، وصت الدراسة ضرورة تنويع مصادر مدخلات الإنتاج للقطاع الهيدروكربوني، وأيضاً تنويع الأسواق المستهدفة بالتصدير، وتنويع قنوات التصدير والشحن.

دراسة بعنوان: الأمن الاقتصادي الخليجي في عصر العولمة (2017)، أعدها: طارق يوسف، هدفت الدراسة إلى معرفة كيفية تحقيق الأمن الاقتصادي الخليجي في ظل العولمة والمعلوماتية، توصلت الدراسة إلى أن تحقيق الامن الاقتصادي الخليجي يتم بالتأكيد على مدى عقود من التعاون التجاري مع الدول والجهات الأخرى عن طريق التبادل التجاري الحر، متعدد الأطراف وغير المشوه، فالوصفة الجاهزة للأمن الاقتصادي لاقتصاد معين قد لا تلائم أحد الاقتصادات الخليجية لاختلاف الهياكل الإنتاجية، وصت الدراسة إلى رفع مستوى الرفاه الاقتصادي لكل الأطراف جراء التبادل التجاري الحر متعدد الأطراف وبما يتسق مع تحقيق الأمن الاقتصادي الوطني الذي تسعى إليه شعوب الخليج.

دراسة بعنوان: القدرة الإنتاجية المستدامة للمملكة السعودية (2016)، أعدها: نواف عبيد، هدفت الدراسة إلى التعريف بمفاهيم ومقاييس التنمية الإنتاجية من ناحية تأصيلية ؛ ثم اصل النفط وخصائصه واهميته واثره على التنمية فى العالم. توصلت الدراسة إلى أن المملكة تتمتع بقدرة إنتاجية كبيرة مما جعلها في صدارة الدول المنتجة والمصدرة عالمياً، وصت الدراسة بالاتجاه إلى الطاقة النظيفة والبديلة منعاً لأي مفاجآت في السوق النفطي.

دراسة: الجائزة: تحقيق البترول الملحمي للثروة والنفوذ (2015). أعدها: Daniel Yergin، هدفت الدراسة إلى استعراض محددات ودوافع النفوذ الأجنبي عن طريق الاستثمار في الدول المنتجة للنفط. توصلت الدراسة إلى أن هناك تغير كمي بارتفاع بنود مثل عائدات الاستثمار للشركات الأجنبية المستثمرة وذلك لزيادة النفوذ والسيطرة، وصت الدراسة بزيادة الجهود لتوفير الموارد المالية النفطية الوطنية لتحريك عجلة الإنتاج والمساهمة الفعالة في دعم الإيرادات القومية.

دراسة بعنوان: عجز الزيت العالمي الوشيك (2015) أعدها Hubbert's Peak، هدفت الدراسة إلى تقديم مقترحات لمعالجة المشاكل المتعلقة باستخدام الزيت العالمي. توصلت الدراسة إلى أن اجهزة استخدامات الزيت العالمي تستورد من الخارج (اكثر من 99%) ولا توجد لها صناعة محلية تذكر. وصت الدراسة بسرعة العمل على توطين تلك الأجهزة وتصميمها على نحو يمكن من ترشيد الاستخدام.

دراسة بعنوان: قضايا نفطية (2014)، أعدها: الحرمي كامل، هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين أسعار العقود الحالية والعقود المستقبلية في بورصات البترول وذلك لوضع الخطط الاستراتيجية الصحيحة لإنتاج وتسويق البترول. توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط طردي وتأثير قوي بين أسعار البترول الحالية والعقود المستقبلية في بورصات البترول العالمية، وصت الدراسة إلى دراسة العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على أسعاره في البورصة بالإضافة إلى وضع الصراع النفطي في الحسبان.

دراسة بعنوان: استراتيجيات التنمية والبترول في المملكة –الدار السعودية للنشر- جدة 2014م، أعدها: عبد الهادي طاهر، هدفت الدراسة إلى دحض الشبهات حول الافكار والنظريات الإسلامية التنموية من اجل الوصول

إلى مفاهيم ومقاييس ملائمة للتنمية في العصر الحاضر. توصلت الدراسة إلى أن مفهوم التنمية في الإسلام يحقق الأهداف الشاملة للتنمية فهي وسيلة لتحقيق طاعة الله من خلال عمارة الأرض وزيادة الإنتاج وعدالة التوزيع بيم الأفراد وتحقيق رفاهية المجتمع.

أوصت الدراسة بالاستفادة من الفوائض النفطية في الاستغلال الأمثل للموارد المحلية وإعادة توجيهها بشكل أساسي نحو القطاعات الإنتاجية التي تلبي احتياجات التنمية الأساسية.

دراسة بعنوان: الاقتصاد الدولي دراسة نظرية وتطبيقية (2012)، أعدها: محمد عبدالعزيز عجيمية، هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم التحديات التي تواجه الاقتصادات التي تتعلق بشكل مباشر بمستقبل التجارة العالمية من خلال ثورة المعلوماتية. توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الدولي يعمل بسلاسة في شبكة معقدة من العلاقات التجارية والمالية بين جميع الدول، وصت الدراسة أن على الدول أن تراقب علاقاتها الاقتصادية الدولية من خلال السياسات التجارية وإدارة أسواق الصرف الأجنبي وتنسيق سياساتها الاقتصادية مع الدول الأخرى.

دراسة بعنوان المرض الهولندى والاقتصاد العربي (2011)، أعدها حيان أحمد سلمان هدفت الدراسة لمعرفة إلى أي مدى استفادت الدول العربية من التجربة النرويجية في تخطي المرض الهولندي الذي أصاب بعض الدول وفي مقدمتها هولندا والنهوض بالاقتصاد العربي. توصلت الدراسة أن النرويج تمتلك قاعدة اقتصادية ثابتة وبنيات أساسية ومهارات بشرية لا يمكن أن تقارن بالدول العربية. وصت الدراسة الدول العربية خاصة النفطية أن تأخذ دروس وعبر مهمة خاصة فيما يتعلق ببرامج وسياسات تطوير المعرفة ونقل التكنلوجيا وتنويع الاقتصاد وحمايته وضبط التضخم، ومعالجة البطالة. والسيطرة على الاستهلاك البذخي لريع النفط. واستخدام صندوق يخصص لبرامج تنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة وايضاً الحفاظ على هذا المورد الناضب والاستفادة القصوى من ريعه في ايجاد ودعم صادرات اخرى لرعاية الأجيال القادمة.

دراسة بعنوان: الفوز بغنيمة البترول (2003)، أعدها: Amory B. Lovins- هدفت الدراسة إلى معرفة مدى سيطرة الدول الغربية على النفط من خلال اتفاقيات المشاركة الطويلة في الإنتاج للدول المنتجة، توصلت الدراسة أن الشركات الأمريكية لا تميل إلى التعامل مع هذه الاتفاقيات مع دول الشرق الأوسط لأنهم يفضلون الشركات الخاصة بدلاً من الحكومات المصدرة، وصت الدراسة إلى وجوب توفير شروط سليمة وإطار تنظيمي اداري وقوانين محكمة تحكم هذه الشراكات والتمسك باحترام الشركات الأجنبية لهذه الاتفاقيات والدول المضيفة.

التعليق على الدراسات السابقة:

بعد استعراض الدراسات السابقة يمكن استخلاص ما يأتي:

1- أكدت نتائج معظم الدراسات الأهمية الكبيرة للثروة النفطية للبلدان النفطية مما يمكن لهذه الدول أن تضيف لذاتها قيمة إضافية أخرى غير الاقتصادية وهي النفوذ.
2- دعت بعض الدراسات إلى وضع خطط للإنتاج والتسويق والاستفادة من الفوائض النفطية.
3- أكدت بعض الدراسات أن المملكة السعودية تتمتع بقدرة إنتاجية كبيرة مما جعلها في صدارة الدول المنتجة والمصدرة للنفط.
4- اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تحديد وتخصيص البحث عن سياسات تسعير الوقود وأثرها على نمو معدلات الاستهلاك المحلي والتي تحتاج إلى إعادة نظر وتُعدُّ مطلباً أساسياً في معالجة والحد من المعدلات الكبيرة في استهلاك الوقود في السوق المحلية، والذي جعل المملكة تستورد كميات كبيرة من الوقود لتغطية النقص الحاد فيه، مما أفقد المملكة كمية كبيرة من الموارد المالية كان يمكن أن تستفيد منه في مجالات أخرى.

5- استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في الإطار النظري وبعض التفسيرات.

الإنتاج المحلي للنفط بالمملكة:

تتوزع المشتقات النفطية المنتجة في المملكة على خمس مجموعات رئيسية، هي الجازولين أو البنزين ويشكل ما نسبته 19% من إجمالي حجم المشتقات النفطية، والكيروسين أو زيت التدفئة ويشكل نحو 10%، والمقطرات (ومن ضمنها الديزل) وتشكل 35%، ومخلفات التقطير (ومن ضمنها زيت الوقود الثقيل) وتشكل 26%، وأخيرا منتجات المصفاة الثقيلة كزيوت التشحيم والأسفلت وتشكل 11% من إجمالي إنتاج المشتقات النفطية المكررة (نواف، 2016).

وينتج عن تكرير النفط الخام مشتقات نفطية عدة أبرزها: النفثا، الجازولين (الذي يعرف محليا بالبنزين)، الكيروسين، وقود الطائرات، والديزل، وهي المنتجات الأعلى قيمة مقارنة بمنتجات المصفاة الثقيلة الأخرى كزيت الوقود الثقيل والأسفلت. ويعتمد التوزيع النسبي لحجم المشتقات النفطية المنتجة على تصميم المصفاة ونوع الخامات التي يتم تكريرها. وتمتلك المصافي مرونة لتعديل ما تنتجه حسب المواسم، ففي الشتاء مثلا يتم زيادة إنتاج زيت التدفئة فيما يتم في الصيف زيادة إنتاج الجازولين لمواكبة الزيادة في الطلب عليه خلال فترة الإجازة الصيفية التي تزداد فيها الرحلات (الامام، 2016).

الاستهلاك المحلي للنفط بالمملكة:

جدول رقم (1) مستويات الإنتاج والاستهلاك المحلي للمنتجات النفطية المكررة في المملكة العربية السعودية (2016 – 1996)

السنة	الإنتاج (ألف برميل/ يوم)	الاستهلاك المحلي (ألف برميل/ يوم)	معدل الاستهلاك المحلي (%)
1996	1.385.8	632	%45.6
2001	1.447.5	729.4	%50.4
2006	1.584.4	814.5	%51.4
2011	1.595.9	1.053.7	%66
2016	1873.6	1.398.6	%74.7

المصدر: التقرير الاحصائي لمنظمة أوبك 2016 م

من خلال الجدول رقم (1) أعلاه نجد أن نسبة الاستهلاك المحلي إلى إجمالي حجم الإنتاج عام 1996م كانت 45% وارتفعت إلى 50% عام 2001م، وحافظت على المستوى نفسه عام 2006م وبنسبة تزيد قليلا على 51 في المائة، ثم عادت إلى الارتفاع عام 2011م إلى 66 في المائة وحققت قفزة كبيرة في العام 2016م وبنسبة تصل إلى نحو 75 في المائة من إجمالي حجم الإنتاج.

وبعد ارتفاع حجم الاستهلاك المحلي عام 2016م الأعلى خلال الفترة الماضية، حيث ارتفع قياسا بمستويات عام 2015م بنحو 6.6%، وهذا المعدل يعادل نحو ستة أضعاف نسبة ارتفاع حجم الاستهلاك العالمي خلال السنة ذاتها، حيث كانت نسبة ارتفاع الاستهلاك العالمي للمنتجات النفطية المكررة 1.2 في المائة فقط نسبة إلى مستواه عام 2015م!

هذه الزيادة المطردة في الطلب على المنتجات النفطية المكررة في السوق المحلية تعد من بين الأعلى عالميا وتتسق مع توقعات وكالة الطاقة الدولية التي تشير إلى أن النمو في الطلب المحلي على هذه المنتجات سيرتفع بنسبة

50 إلى 70% عن مستوياته الحالية بحلول سنة 2030م. وإذا افترضنا أن هذا النمو القوي في الطلب سيستمر بالقوة نفسها في السنوات المقبلة، فإن العجز في حجم المعروض من منتجات النفط المكررة سيتفاقم بشدة، ما يحتم سده من خلال الاستيراد لتلبية للطلب الكبير على المحروقات في المملكة.

هذه المعطيات تجعل من المهم العمل على خطين متوازيين، الأول إعادة النظر في أسعار منتجات النفط المكررة لترشيد استهلاكها محليا، والآخر العمل على تسريع مشاريع المصافي الجديدة وعدم تأجيلها على الرغم من الأزمة المالية العالمية التي كانت سببا مباشرا في الإعلان عن تأجيل مشروعي "أرامكو" لبناء مصفاتين للنفط في الجبيل وينبع بالمشاركة مع شركات نفط عالمية إلى إشعار آخر، على الرغم من أن الإعلان أكد التزام "أرامكو السعودية" وشركائها على استكمال هذه المشاريع الاستراتيجية متى ما انكشف الغموض الذي يلف أسواق النفط العالمية في الوقت الحاضر (فيرادولادوسيت، 2017).

ومع الإقرار بأن صناعة تكرير النفط من الصناعات ذات الكثافة التقنية العالية والربحية المتقلبة، الأمر الذي يفسر أن الشركاء الأجانب في تلك المشاريع كان لهم دور كبير في هذا القرار لكون التوقعات ترجح أن يتراجع هامش الربحية في هذه الصناعة بشكل ملموس في ظل الظروف الراهنة، إلا أن بناء مصاف جديدة في المملكة أضحى خيارا استراتيجيا للمملكة أكثر من أي وقت مضى في ضوء التوقعات أن يحتل الخام الثقيل حصة متنامية في إنتاج المملكة خلال فترة ما بعد عام 2010م. ففي السنوات الماضية تم التركيز على إنتاج النفط الخفيف لقيمته العالية، لكن من المتوقع أن يحصل بعض التغيير في هذا الاتجاه، حيث سيتم إنتاج مزيد من النفط الثقيل، وهو ما يجسده تطوير حقل منيفة البحري الذي سيبدأ في إنتاج نحو مليون برميل من النفط الثقيل والغني بالكبريت منتصف عام 2011م. ومن هذا المنطلق أصبح توجه المملكة لإقامة مصافي تكرير جديدة موجهة في الغالب للتصدير ضرورة ملحة لكون هذا التوجه الاستراتيجي يجسد المزاوجة بين مصلحة اقتصادية وطنية (تتمثل في تعظيم للقيمة المضافة للنفط الخام الثقيل وسد الحاجة المتنامية للمنتجات النفطية المكررة لمواكبة الطلب المتنامي عليها من القطاعات الاقتصادية وفي مقدمتها القطاع الصناعي)، ومسؤولية عالمية لضمان معالجة النقص الحاصل في أسواق منتجات النفط المكررة، حيث إن معظم المصافي العالمية غير مصممة لتكرير الخام السعودي الثقيل الغني بالكبريت، الأمر الذي يجعل بناء مصافي خارج المملكة وداخلها لمعالجته ضرورة ملحة (عبد الهادي، 2014).

يبقى موضوع تمويل مشاريع المصافي الجديدة، وهنا يمكن البناء على تجارب ناجحة للدولة بتنفيذ مشاريع عملاقة في قطاعات أخرى بمشاركة القطاع الخاص المحليPrivate- Public Partnership ، وقد تبدو هذه الصيغة هي الأفضل في ظل الأزمة المالية العالمية لسد الصعوبات التي قد تواجهها عمليات تمويل هذه المشاريع العملاقة والاستراتيجية. ويتسق هذا التوجه مع توجه الدولة لتنفيذ مصفاة جازان من قبل مجموعات من الشركات الوطنية بالمشاركة مع شركات نفط عالمية، وإن كان المأمول أن تدخل في هذه الشراكة "أرامكو السعودية"، لما لها من خبرات فنية وتسويقية في هذا القطاع، ما سيساعد على نجاح هذا المشروع، إضافة إلى مشاريع مصافي الجبيل وينبع المؤجلة والتي تبقى جدواها عالية على المدى الطويل، وهو الأمر الذي سيجعل عملية تمويلها مضمونة نسبيا حتى وإن أضحت تكلفة التمويل أعلى.

الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك المحلي للمحروقات:

جدول (2) مستويات العرض والطلب على المنتجات النفطية المكررة في المملكة العربية السعودية عام (2007)

المنتج	الإنتاج (ألف برميل/ يوم)	الاستهلاك المحلي (ألف برميل/ يوم)	العجز/ الفائض (ألف برميل/ يوم)
الجازولين	351.7	400.4	-48.7
الكيروسين (المقطرات)	184.3	57.8	126.5
زيت الوقود الثقيل	477.8	299.3	178.5
منتجات أخرى (زيوت تشحيم – أسفلت)	206.3	108.7	97.6

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة أوبك 2007 م

عند تحليل ميزان العرض والطلب على المشتقات النفطية في المملكة خلال عام 2007 م تبرز أمامنا إشارات مهمة أولها: أن معدل الطلب على المحروقات (الجازولين والديزل) يشكل نحو 54% من إجمالي الطلب على المشتقات النفطية المكررة في السوق المحلية، وثانيها: أن حجم الإنتاج من البنزين بلغ خلال ذلك العام 351.7 ألف برميل يوميا، فيما كان الطلب 400.4 ألف برميل يوميا ما يعني وجود عجز وصل حجمه إلى نحو 49 ألف برميل يوميا.

جدول (3) مستويات العرض والطلب على المنتجات النفطية المكررة في المملكة العربية السعودية عام (2016)

المنتج	الإنتاج (ألف برميل/ يوم)	الاستهلاك المحلي (ألف برميل/ يوم)	العجز/ الفائض (ألف برميل/ يوم)
الجازولين	1.873.6	1398.6	%74.7
الكيروسين (المقطرات)	1.447.5	729.4	%50.4
زيت الوقود الثقيل	1.584.4	814.5	%51.4
أخرى (زيوت تشحيم – أسفلت)	1.595.9	1.053.7	%66

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة أوبك 2016 م

وأيضاً عند تحليل الجدول رقم (3) أعلاه فإن ميزان العرض والطلب على المشتقات النفطية في المملكة خلال عام 2016 م يتضح لنا أن معدل الطلب على المحروقات (الجازولين والديزل) يشكل نحو 75% من إجمالي الكمية المنتجة من المشتقات النفطية المكررة في السوق المحلية، وثانيها: أن حجم الإنتاج من البنزين بلغ خلال ذلك العام 1873.6ألف برميل يوميا، فيما كان الطلب 1398.6 ألف برميل يوميا ما يعني وجود فائض ضعيف جداً وصل حجمه إلى نحو 475 ألف برميل يوميا ونسبته بلغت 25%.

ومن المهم التوقف عند العجز عام 2007م والفائض الضعيف في حجم المعروض من البنزين في المملكة في العام 2016م لمناقشة أسبابه التي ترتبط إلى حد كبير بتدني أسعاره في المملكة الأمر الذي يحفز الاستهلاك بشكل متنامي وهو مبدأ اقتصادي معروف، فانخفاض سعر أو تكاليف السلعة أو الخدمة يؤدي إلى زيادة الطلب عليها. وانخفاض أسعار البنزين سيؤدي حتما إلى زيادة الطلب عليه كسائر السلع. وما يؤكد هذا الاستنتاج أن العجز في البنزين وبهذا الحجم لم يكن عجزا مزمنا، بل برز بوضوح مع تخفيض أسعاره في السوق المحلية خلال السنوات التي انخفضت فيها الأسعار. كما أن مشكلة استخدام السيارة كوسيلة نقل وحيدة داخل المدن ومن قبل جميع الشرائح يظل سبب رئيس في حجم الاستهلاك المتزايد.

مقارنة لأسعار المحروقات في المملكة ودولة الامارات:

جدول رقم (4) مقارنة لأسعار المحروقات في المملكة ودولة الامارات

الصنف	السعر (ريال/لتر)		نسبة فارق السعر (%)
	السعودية	الامارات	
البنزين العادي 91	0.45	1.37	3.04
البنزين الممتاز 95	0.60	1.48	2.47
الديزل	0.25	2.07	8.28

المصدر: تقرير مركز التكرير والبتروكيماويات جامعة الملك فهد للبترول والمعادن 2016م

يتضح من الجدول رقم (4) أعلاه أن تدني أسعار المشتقات النفطية في المملكة العربية السعودية قياسا بدول الجوار خاصة دولة الامارات العربية المتحدة وهو سبب آخر وراء العجز في العرض من المشتقات النفطية داخل المملكة وهو أيضاً ما نتج عنه تنامي ظاهرة تهريب المشتقات النفطية إلى الدول المجاورة.

جدول (5) تغير استهلاك المملكة العربية السعودية من البنزين والديزل بالربع الأول من عام 2005م وحتى 2017م

العام	الاستهلاك (ألف برميل/ يوم)
2005م	290
2010م	420
2015م	555
2016م	585
2017م	590

المصدر: تقرير مركز الرياض للمعلومات والدراسات الاستشارية 2017م

من الجدول أعلاه يتبين أن الاستهلاك يتزايد بوتيرة متسارعة اذ بلغ الاستهلاك 290ألف برميل بالربع الأول من عام 2005م وزاد بما يقارب الضعف في العام 2010م أي بما يعادل نسبة 145% كما زاد نسبة الاستهلاك ب 32% في العام 2015م عن العام 2010م، كما زاد حجم الاستهلاك في 2016م عن 2015م ب 30 ألف برميل في اليوم ثم زاد في 2017م عن 2016م ب 15 ألف برميل في اليوم. فالزيادة في الثلاث سنوات الأخيرة زادت بنسب ضئيلة لثبات الأسعار فيها. إلا اذا ما قارنا عام 2017 م بعام 2005م نجد أن نسبة الزيادة في حجم الاستهلاك كبيرة بنسبة 203.44ألف برميل في اليوم وهو ما يؤكد أن الاستهلاك يتزايد بديناميكية متسارعة وذلك يرجع لسياسات التسعير والدعم الكبير لأسعار المشتقات النفطية وعلى وجه التحديد الوقود كما لا يخفى التزايد السكاني الكبير والنسبة الكبيرة في عدد الذين يملكون ويستخدمون السيارات في المملكة كما موضح في الجدول رقم (4).

تقييم السياسات والمبادرات التي تبنت دعم المشتقات النفطية:

جدول رقم (6) تغير أسعار البنزين والديزل المملكة العربية السعودية خلال الأعوام من 2005م وحتى 2017م

العام	نوع المنتج	سعر اللتر بالريال السعودي
2005م	بنزين 91	00.53
	بنزين 95	00.95
2010م	بنزين 91	00.41

العام	نوع المنتج	سعر اللتر بالريال السعودي
	بنزين 95	00.83
2015م	بنزين 91	00.37
	بنزين 95	00.60
2016م	بنزين 91	00.37
	بنزين 95	00.60
2017م	بنزين 91	00.37
	بنزين 95	00.60

المصدر: تقرير مركز الرياض للمعلومات والدراسات الاستشارية 2017م.

الناظر لمعظم المبادرات والسياسات النفطية في السوق المحلي يجد أنها مهتمة كثيراً بالدعم المهول لأسعار المشتقات النفطية خاصة البنزين والديزل وذلك لتوفير قدر كافي منها وبأسعار مخفضة تسهم في راحة المواطن وهذا جيد ويحمد لمنظري السياسة النفطية، وهذا يظهر جلياً من خلال تتبع الجدول رقم (5).

ومن الجدول أعلاه يتضح أن سياسات التسعير والدعم للمشتقات النفطية خاصة الوقود أدت إلى الاستهلاك غير العادي في السوق المحلي للمملكة مما يستدعي العمل لسن قوانين جديدة وبصورة عاجلة لإيجاد حلول استباقية مناسبة لمجابهة التحديات التي يواجهها قطاع الطاقة الاستراتيجي في المملكة، والحد من الاستهلاك والعمل على إيجاد البدائل حتى تتفادى الدولة أي تداعيات محتملة تضرب الاقتصاد الوطني، ووصولا إلى تحقيق توازن بين الطلب المحلي المتزايد على الطاقة وتطوير آليات الضبط والترشيد في استهلاكها محليا. وهذا الأمر يتطلب بلورة سياسة متكاملة للطاقة في المملكة توازن بين احتياجات كل الأطراف تتمثل أهدافها الرئيسية في الاستغلال الأمثل والمتوازن لإنتاج واستهلاك النفط والغاز خاصة الوقود (البنزين والديزل بما يضمن إطالة عمر الثروة الهيدروكربونية الناضبة.

التداعيات المحتملة:

تداعيات الزيادة الضخمة والمطردة في حجم الاستهلاك المحلي للنفط قد تكون غير محسوسة في الوقت الحاضر أو حتى على المدى القصير بسبب الأسعار الجيدة للنفط وكون القسم الأكبر من الإنتاج لا يزال متاحا للتصدير، لكنها على المدى البعيد قد تكون كارثية إذا ما استمرت معدلات الاستهلاك المحلي في النمو بنفس النسب الحالية مع ما ينتج عن ذلك من تراجع في الكميات المتاحة للتصدير من النفط (الصباح، 2017). وإمكانية حصول السيناريو المشار إليه أعلاه ستكون له تداعيات عدة أهمها:

أولا: تراجع العائدات النفطية للمملكة:

تاريخيا شكلت التدفقات المالية للإيرادات النفطية حصة الأسد من الإيرادات الحكومية حيث بلغ حجمها خلال الفترة 1970- 2009 م نحو 7.6 تريليون ريال مثلت نحو 83 في المائة من إجمالي الإيرادات الحكومية البالغة 9.2 تريليون ريال. ومكنت تلك التدفقات الحكومة من الإنفاق السخي- بشقيه الاستثماري والجاري- الذي بلغ إجماليه خلال تلك الفترة نحو 8.4 تريليون ريال. وفي ظل أسعار النفط السائدة ارتفعت الإيرادات النفطية لتشكل نحو 86 في المائة من الإيرادات الحكومية البالغة 505 مليارات ريال في عام م2009. ونتيجة لذلك حافظ معدل نمو الإنفاق الحكومي السنوي خلال السنوات الأخيرة على مستوى جيد يزيد على 7 في المائة، وهو معدل مرشح للاستمرار خلال

السنوات القليلة القادمة في ظل مستويات الأسعار الجيدة للنفط وتحقيق الميزانية العامة للمملكة فوائض جيدة، الأمر الذي يرجح بدوره زيادة الاعتماد على إيرادات النفط كمصدر رئيس للدخل لتغطية كافة الالتزامات الحكومية المتزايدة (الإحصاءات السعودية، 2011).

وفي حين يقدر السعر الذي تتعادل عنده الموازنة العامة للدولة في الوقت الحاضر عند مستوى 65 دولارا للبرميل عند مستويات الإنتاج والأسعار الحالية فإن انكماش الصادرات النفطية بفعل النمو المطرد في الاستهلاك المحلي سيؤدي ليس فقط إلى تآكل الفوائض المالية التي تدعم الإنفاق الحكومي السخي في الوقت الحاضر بل إلى حصول عجوزات مزمنة في الموازنة العامة مستقبلا، وهو أمر وارد جدا فيما لو تراجع حجم الصادرات النفطية بنسبة 50% في عام 2030م عن مستوياته الحالية ما لم يصل سعر البرميل في حينها إلى أكثر من 250 دولارا، وهو سعر مستبعد لما له من انعكاسات سلبية على الاقتصاد العالمي وعلى الطلب على النفط في ظل وجود البدائل التي ستصبح اقتصادياتها حينها أكثر تنافسية من النفط ما سيضغط على أسعاره. إضافة إلى ذلك فإن فاتورة الخسائر ستتضاعف مرات عدة فيما لو أخذ في الاعتبار تلك المترتبة على ضياع الفرص من بيع النفط محليا بأسعار بخسة تبلغ على سبيل المثال ثلاثة دولارات لمحطات توليد الكهرباء وهو سعر يشكل أقل من 3 في المائة من الأسعار العالمية (خطة التنمية الثامنة، 2017).

ثانيا: ضمان الإمدادات النفطية للأسواق العالمية:

أحد محاور سياسة المملكة النفطية يتمثل في سعيها لتحقيق توازن بين العرض والطلب في أسواق النفط العالمية والمحافظة على مستوى أسعار معتدل بقدر الإمكان. ويتطلب ذلك القدرة على تأمين إمدادات كافية للأسواق. ومن هذا المنطلق تلعب المملكة دور "المنتج المرجح" ضمن منظومة أوبك ومارست هذا الدور تاريخيا لضمان إمدادات النفط إلى الأسواق العالمية من جهة وللمحافظة على مستويات أسعار عادلة للنفط خلال فترات تذبذب الإمدادات والأسعار في أسواق النفط في سبعينيات وثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي عندما حصل انقطاع متكرر للإمدادات النفطية من بعض دول المنطقة المنتجة للنفط وأدى بالتالي إلى ارتفاع الأسعار بصورة ملحوظة، وتجسد هذا الدور مؤخرا في زيادة الإنتاج لتعويض الإمدادات الليبية وتزويد الأسواق العالمية بما يمكن من النفط المشابهة في النوعية للنفط الليبي الخفيف (خطة التنمية الثامنة، 2012).

ووفقا لذلك تذبذبت حصة المملكة من إجمالي الإنتاج العالمي فكانت في أعلى مستوياتها في عام 1980 للتعويض عن النفط الإيراني وبنسبة وصلت إلى 16% من إجمالي الإنتاج العالمي تراجعت لاحقا إلى 6% عام 1985 عندما أقدمت المملكة على خفض إنتاجها إلى نحو مليوني برميل يوميا. وفي المتوسط أمدت المملكة أسواق النفط العالمية بإمدادات بلغت 10% من إجمالي الإنتاج العالمي خلال العقود الخمسة الماضية، ارتفعت في العقد الماضي لتبلغ نحو 12% من إجمالي الطلب العالمي على النفط (خطة التنمية الثامنة، 2017).

مستقبلا، من المرجح أن تظل المملكة تسهم بحصة مؤثرة في إنتاج النفط مع توقع بلوغ حجم إنتاج المملكة نحو 12 مليون برميل يوميا بحلول عام 2030م لكن حصتها في الأسواق العالمية قد تتراوح بين الاستقرار عند مستوياتها الحالية والتراجع التدريجي الذي يبقى مداه مرهونا بقدرة المملكة على كبح جماح الاستهلاك المحلي المفرط للنفط والذي قد ينتج عنه تحول المملكة من مورد رئيسي للأسواق العالمية إلى مورد هامشي، الأمر الذي بدوره سيحد من قدرة المملكة على تحقيق الاستقرار في السوق العالمية (خطة التنمية التاسعة، 2017).

توقعات تحول المملكة إلى دولة مستوردة للمشتقات النفطية:

تعاقدت شركة أرامكو السعودية مع مصاف في الهند لتوريد كميات كبيرة من المشتقات النفطية بموجب عقد توريد يصل مداه الزمني إلى ثلاث سنوات. وفي الوقت نفسه نجحت الجمارك السعودية في إحباط محاولة لتهريب كميات ضخمة من الديزل إلى دولة خليجية مجاورة تمت تعبئتها بعبوات زيوت نباتية!! وهذان الخبران شكلا سببا كافيا للعودة لتناول هذا الموضوع

برامج الرعاية الاجتماعية السخية في المملكة:

أوجدت الطفرة النفطية في السبعينيات من القرن الماضي برامج رعاية اجتماعية سخية في المملكة لا يزال الجزء الأكبر منها معمولا به حتى وقتنا الراهن. وتشمل هذه البرامج الخدمات الصحية والتعليمية المجانية وأسعار السلع والخدمات الأساسية المدعومة كالمحروقات والكهرباء والمياه التي تباع بأقل من تكلفة إنتاجها الفعلية، إضافة إلى المواد الغذائية كالخبز والأرز، التي تدعمها الدولة لكي تبقى أسعارها في متناول الأغلبية الساحقة من المواطنين. وكان من الممكن أن يستمر هذا الوضع، لكن المستجدات الاقتصادية التي مرت بها المملكة نتيجة تراجع أسعار النفط في نهاية التسعينيات كان لها الأثر الأكبر في تقليص برامج الرعاية والدعم. ومع ذلك لا تزال المملكة تخصص سنويا مليارات من الدولارات لدعم أسعار المحروقات والمواد والخدمات الأساسية التي تعد الأرخص نسبيا على مستوى دول المنطقة.

التلوث البيئي:

ان انخفاض أسعار الوقود تؤدي بالطبع إلى زيادة الاستهلاك والذي بدوره يؤدي إلى تلوث بيئي كبير(قاسم، 2013)، ومما زاد تفاقم المشكلة النمو الكبير في أعداد السيارات في المملكة، نتيجة لارتفاع مستوى دخل الفرد والتركيبة السكانية التي ترجح كفة الشباب(شهيدة، 2012)، وبالنظر للجدول رقم (7) أدناه نجد أن المملكة تحتل المرتبة الثانية عالميا من حيث عدد مالكي السيارات ممن تجاوزوا سن الـ 18 عاما وبنسبة تصل إلى 86% من تلك الشريحة من السكان بعد الولايات المتحدة التي احتلت المرتبة الأولى وبنسبة بلغت 89%، وأن هذه النسبة العالية تعني عدد سيارات أكبر تجوب شوارع المدن وتحرق كميات أكبر من البنزين وتتسبب في ضغوط أكبر على شبكة الطرق إضافة إلى ما تسببه من تلوث بيئي في مدن المملكة الرئيسية ذات الكثافة السكانية والمرورية العالية. عموماً ان لم تعالج مشكلة استخدام السيارة كوسيلة نقل وحيدة داخل المدن ومن قبل جميع الشرائح فقد يصبح الأمر شاقاً على الدولة لضبط حركة الاستهلاك المحلي للمشتقات النفطية والحد من التلوث البيئي (شهيدة، 2012).

جدول رقم (7) النسبة المئوية للسكان فوق ال 18 الذين يمتلكون سيارات

الدولة	النسبة المئوية للسكان فوق ال 18 الذين يمتلكون سيارات
الولايات المتحدة الأمريكية	%89
المملكة العربية السعودية	%86
المملكة المتحدة	%80
ألمانيا	%76
هنغاريا	%49
المكسيك	%76
جنوب إفريقيا	%76

المصدر: تقرير مركز التكرير والبتروكيماويات جامعة الملك فهد للبترول والمعادن 2016م

خلاصة النتائج والتوصيات:

خلصت الدراسة إلى أن دعم أسعار الوقود في السوق المحلي للمملكة شجع على الإسراف في الاستهلاك وقلل من جدوى الاستثمار في ترشيده، ولابد من العمل على تصميم وصفة علاجية ناجعة لهذه الحالة يجب أن تتضمن تصحيح هيكل تسعيرة المحروقات لتعكس على الأقل تكاليف إنتاجها بما يراعي ترشيد الاستهلاك ولا يضر بتنافسية القطاعات الاقتصادية. ومن المهم التأكيد على تخصيص دعم لذوي الدخل المحدود عبر حساب تركيز خاص بهم حتى لا تكون هناك كلفة إضافية تزيد من أعباء الحياة الباهظة عليهم نتيجة سياسات تصحيح أسعار الوقود الجديدة. ومن المؤكد أن الاعتماد المطلق على الدعم المهول للمشتقات النفطية وخصوصاً الوقود يهدد مفاصل الاقتصاد الوطني ومستقبل الأجيال القادمة، ويمكن تحديد أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث في الآتي:

- أن هناك زيادة ضخمة ومضطردة في حجم الاستهلاك المحلي للمشتقات النفطية وخاصة البنزين والديزل مما يدفع الجهات المختصة للاستيراد لسد العجز، وربما تداعيات هذه الزيادة في الاستهلاك على المدى البعيد قد تكون كارثية إذا ما استمرت معدلات الاستهلاك المحلي في النمو بالنسب الحالية نفسها.
- المستوى الحالي للأسعار أدى إلى استنزاف موارد الدولة.
- استمرارية دعم الوقود أدى إلى نسب الاستهلاك الكبيرة في السوق المحلي السعودية.
- عمومية دعم الوقود وعدم تخصيصه على الشريحة الفقيرة أدى إلى الاستفادة القصوى للطبقة الغنية مما زاد حجم استهلاك المشتقات النفطية.
- ظاهرة استخدام السيارة واعتمادها وسيلة نقل وحيدة زاد من حدة التلوث البيئي.

التوصيات:

لكبح جماح الاستهلاك المتزايد من المحروقات (البنزين والديزل) في السوق المحلية توصي الدراسة بسرعة اتخاذ تدابير مدروسة وبعناية فائقة للحد من تزايد الطلب المحلي على المشتقات النفطية وتحديداً البنزين والديزل والتقليل من نسب الاستهلاك الكبيرة التي تميز السوق المحلي السعودي بها خلافاً لنظرائه الإقليميين. وتدعو إلى إعادة النظر في سياسات التسعير وذلك بوضع تشريعات وسن قانيين تحد من الاستهلاك المتزايد لتلك المشتقات ومنها:

أولاً: تشريعات محلية:

- إعادة تقويم آليات التسعير لمصادر الطاقة وبلورة سياسات خاصة بتسعير الطاقة في السوق المحلية تعكس تكاليف الإنتاج على الأقل.
- تحرير أسعار البنزين والديزل المحلية للتوافق مع التغيرات الحاصلة في أسواق النفط الخام
- إعادة ترتيب مستويات ذوي الدخل المحدود وتخصيص الدعم لهم.
- وضع حوافز جمركية لتشجيع استيراد السيارات الصغيرة ذات الكفاءة العالية في استخدام البنزين، والعمل على تطوير شبكة النقل العام (الباصات – القطارات) داخل المدن الرئيسية لتخفيف حركة السيارات الصغيرة.
- تبني حزمة من الإجراءات لرفع مستوى "ثقافة ترشيد الاستهلاك" وإطلاق حملات توعية دائمة للمستهلكين تختلف عن سابقاتها.

- تحقيق قيمة مضافة أعلى لموارد الطاقة الناضبة تمكن الدولة من الحصول على أفضل العوائد الاقتصادية للمجتمع من خلال توظيف تلك الموارد في توطين الصناعات والخدمات المرتبطة بقطاع الطاقة التي تخلق فرص عمل مجدية لشباب وشابات المملكة.
- ضمان إمدادات المستهلكين المحليين باحتياجاتهم من الطاقة وبأسعار مناسبة أو معتدلة لا تحمل ذوي الدخل المحدود وأبناء الطبقة الوسطى تكلفة إضافية تزيد من أعباء الحياة الباهظة عليهم ولا تضر بتنافسية القطاعات الاقتصادية المستهلكة للطاقة.

ثانياً: تشريعات إقليمية:

أيضاً للحد من ظاهرة الاستهلاك المحلي لابد من وضع اتفاقيات إقليمية لسن تشريعات إقليمية من خلال منظومة مجلس التعاون الخليجي للقضاء على مبررات التهريب وتوحيد أسعار المشتقات النفطية بين دول المجلس.

مقترحات بدراسات مستقبلية يوصي الباحث بها:

1- سياسة دعم الطاقة وأثرها على البرامج الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية.
2- مستقبل النفط في ظل التحول نحو تنويع القاعدة الاقتصادية في اطار الرؤية السعودية 2030م.
3- واقع الصناعة النفطية السعودية.

الشكر والتقدير:

البحث مدعوم من عمادة البحث العلمي جامعة نجران تحت الرقم NU/ SHED/ 15/ 181 ضمن مشاريع المرحلة البحثية السابعة.

المراجع References

- Amory B. Lovins- الفوز بغنيمة البترول – ط: (2003).- الناشر: Rocky Mountain Institute.- رقم (ID): 1881071103.
- حيان أحمد سلمان، المرض الهولندى والاقتصاد العربى ط: 2011م
- محمد عبدالعزيز عجيمية الاقتصاد الدولي دراسة نظرية وتطبيقية، ط: 2012 م.
- شهيدة بنت عبدالرحمن بن عبدالله آل شيخ. مصادر التلوث البيئي جنوبي مدينة الرياض2012 م.
- قاسم، أمجد. هل ينجح العالم في إعادة ثاني أكسيد الكربون إلى المكان الذي أتى منه؟. القافلة.- مج. 62، ط: 2013م.
- James Howard Kunstler- حالة الطوارئ الطويلة: الكوارث المستمرة في القرن العشرين- ط: (2005).- الناشر: Atlantic Monthly Press.- رقم (ID): 871138883.
- عبد الهادي طاهر، استراتيجيات التنمية والبترول في المملكة –الدار السعودية للنشر- جدة 2014م.
- الحرمي، كامل. قضايا نفطية. الكويتي مج. 52، ع. 1356 (2014).
- Hubbert's Peak- عجز الزيت العالمي الوشيك – ط: (2015).- الناشر:.- رقم (ID).
- Daniel Yergin- الجائزة: تحقيق البترول الملحمي للثروة والنفوذ – ط: (2015)- الناشر: Simon & Schuster.- رقم (ID): 0671502484.1/.

- Vaclav Smil- الطاقة في مفترق الطرق: نظرة وتوقعات شاملة – ط: (2016)- الناشر: The MIT Press.- رقم (ID): 0262194929.
- نواف عبيد، القدرة الإنتاجية المستدامة للمملكة السعودية، ، ط 3: 2016م.
- الامام بلة طيب الاسماء، أثر العولمة الاقتصادية على الانفاق الاستهلاكي في العالم الإسلامي، دراسة تطبيقية على السعودية 2016م.
- فيرادولادوسيت، صناعة النفط والغاز في السعودية، مركز الامارات للدراسات والبحوث، أبوظبي ط1عام 2017م.
- احمد فهد الصباح، قضايا الامن الاقتصادي في الخليج ودور قطاع الطاقة، مركز الأمارات للدراسات والبحوث ط20017 م،
- طارق يوسف الأمن الاقتصادي الخليجي في عصر العولمة – ورقة- مركز الامارات للدراسات والبحوث، أبوظبي ط1عام 2017م.
- محمد بن ناصر الجديد، مؤشر التنمية البشرية السعودي 2017م.

التقارير:

- التقرير الاحصائي لمنظمة أوبك 2007 م.
- تقرير مصلحة الإحصاءات العامة السعودية 2011م.
- خطة التنمية السعودية الثامنة- وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2012م.
- تقرير البنك الدولي 2014م.
- التقرير الاحصائي لمنظمة أوبك 2016 م
- تقرير مركز التكرير والبتروكيماويات جامعة الملك فهد للبترول والمعادن 2016م
- خطة التنمية التاسعة- وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية، 2017م.
- تقرير مصلحة الإحصاءات العامة السعودية 2017م.
- تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي السادس و السابع والأربعين 2017م.
- تقرير مركز الرياض للمعلومات والدراسات الاستشارية 2017م

Assess the policy to raise fuel prices in the local market within the framework of the Saudi economic reform plans

Abstract: The present study is an attempt to investigate the impact of the pricing policies of petroleum products, especially fuel (gasoline and diesel oil), on their local consumption rates implied in the economic reform plans. It utilized the historical, analytical descriptive, and inductive methods. Results revealed that there was an increasing local consumption rate of petroleum products, especially fuel that may be catastrophic in the short term. The continuous oil subsidization to maintain social security network led to such high inflation in the Saudi local market and lack of allocating the subsidization to the poor resulted in the maximized benefit of the rich. Additionally, there was a dramatic increase in the number of vehicles that caused an increase in the local market and the environmental pollution. The study recommended taking planned actions to control the big demand for petroleum products, especially gasoline and diesel oil, in the Saudi local market. It concluded that a plan shall be made to adjust the pricing policy of fuel, reflecting its production costs to rationalize consumption and not to affect the competition of the economic sectors. Furthermore, a subsidization shall be allocated for the low- income population in order not to increase the unreasonable cost of living due to adjusting fuel prices.

Keywords: Price- Fuel- Local Market- Planning- Saudi Economy.